

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٢٧٣

الخميس ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد آرو (فرنسا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركن

أوغندا السيد روغاندا

البرازيل السيدة فيوتي

البوسنة والهرسك السيد باربالييتش

تركيا السيد أباكان

الصين السيد ليو زينمن

غابون السيد مونفارا موشوتسي

لبنان السيدة زيادة

المكسيك السيد هلر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارلي لايل غرانت

النمسا السيد ماير - هارتغ

نيجيريا السيد أونيمولا

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة رايس

اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو. وأعطيه الكلمة.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في ٢٧ كانون الثاني/يناير، تتواصل الجهود بغية إجراء مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية. ويجري حاليا النظر بجدية في اقتراح طرحه مبعوث الولايات المتحدة ميتشل بأن يبدأ الطرفان محادثات غير مباشرة بوساطة الولايات المتحدة. وأبدت إسرائيل استعدادها للعمل على هذا الأساس، في حين يجري الرئيس عباس مشاورات مكثفة وقد طلب إيضاحات.

ويأمل الأمين العام أن يمضي الرئيس عباس قدما على أساس هذا الاقتراح العملي ليتسنى بدء محادثات جدية. وهو يلاحظ التزام رئيس الوزراء نتانيا هو المعلن بحل الدولتين، على الرغم من أن تصريحات طائفة من مسؤولي الحكومة الإسرائيلية تثير الالتباس بشأن نوايا الحكومة.

ونواصل التشديد على أهمية القيام بكل ما هو ممكن لكفالة أن تقود المفاوضات، في إطار زمني واضح، إلى اتفاق يحل جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس والحدود واللاجئون والأمن والمستوطنات والمياه. ونعتقد أن هناك توافقا دوليا قويا في الآراء على ما يلزم القيام به للتوصل إلى اتفاق مستدام وعلى أن عمل المجموعة الرباعية بفعالية سيكون عاملا حيويا لدعم العملية.

لا تزال القيود الجزئية التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على بناء المستوطنات في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، سارية وقد أدت إلى إبطاء الأنشطة الإنشائية. غير أن السلطات الإسرائيلية أشارت إلى حدوث انتهاكات للأوامر التقييدية في ٢٩ مستوطنة على الأقل، حيث ذكرت وزارة الدفاع أنها تصدر أوامر بالهدم ووقف العمل بحق مرتكبي الانتهاكات. ولئن كانت القيود التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على بناء المستوطنات تمثل خطوة تتجاوز المواقف السابقة، فإن المستوطنات ذاتها غير قانونية واستمرار النشاط الاستيطاني يمثل انتهاكا لالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق ويحكم مسبقا على نتائج المفاوضات. ولذلك، نحث أيضا على توسيع نطاق هذه القيود لتصبح شاملا، بما في ذلك في القدس الشرقية، وأيضا استمرارها بعد انتهاء فترة الأشهر العشرة الحالية.

لم تحدث عمليات هدم لمنازل فلسطينيين أو إجراءات طرد في القدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو تطور إيجابي نأمل أن يستمر. ونواصل الدعوة إلى إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وفقا للالتزامات بموجب خريطة الطريق. ووضع القدس من المقرر تحديده عبر المفاوضات ونعتقد أنه يجب إيجاد سبيل من خلال المفاوضات لكي تكون القدس عاصمة دولتين.

الفلسطينيين، بما في ذلك في ٩ شباط/فبراير عندما أطلق مستوطنون النار وأصابوا شابا فلسطينيا في سن المراهقة بجروح. ونلاحظ الشواغل الأمنية المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين. وأفضل السبل لتحقيق الأمن المستدام هي من خلال تكثيف التعاون ومواصلة تمكين الجهود الأمنية للسلطة الفلسطينية وأداء السلطة الفلسطينية والحد من عمليات توغل جيش الدفاع الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية والاحترام الكامل للاحتجاج غير العنيف المشروع واتخاذ إجراءات إسرائيلية للحد من عنف المستوطنين واتخاذ إجراءات فلسطينية ضد التحريض وإحراز تقدم في كل من المفاوضات السياسية والتنمية الاقتصادية.

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إزالة ٢٤ حاجز إغلاق في أنحاء محافظة الخليل، واستمرار التخفيف التدريجي للقيود على حركة الفلسطينيين في المناطق الواقعة إلى الشرق من الجدار الفاصل. غير أنه حتى ١٦ شباط/فبراير، كان ٥٥٠ حاجزا أمام الحركة لا تزال قائمة في أنحاء الضفة الغربية، من بينها ٨٩ نقطة تفتيش مزودة بحراسة دائمة أو لبعض الوقت. وسمحت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا للحافلات السياحية باستخدام معبر الجملة للمركبات من شمال إسرائيل إلى الضفة الغربية بهدف تعزيز القطاع السياحي الفلسطيني. ونشجع الحكومة الإسرائيلية على مواصلة تيسير هذا الوصول وعلى اتخاذ المزيد من التدابير البعيدة الأثر أيضا.

يتواصل العمل المهم في بناء الدولة الفلسطينية من خلال الإصلاح المؤسسي والتنمية. غير أن احتياجات التمويل المتكررة التي تواجه السلطة الفلسطينية ما زالت كبيرة وتقدر بنحو ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٠، على الرغم من خفض الإنفاق على الأجر والإعانات. ونحث المانحين على تقديم مساعدتهم، في المقام الأول، من خلال حساب الخزانة الوحيد ولدعم الأولويات التي حددها السلطة

تواصل جهود السلطة الفلسطينية لتنفيذ التزاماتها في إطار خريطة الطريق بمكافحة الإرهاب في الضفة الغربية، وهو ما يُظهر تحقيق إنجازات باهرة في الإصلاح والتأهيل المهني والأداء. ومن المهم أن تواصل قيادة السلطة الفلسطينية إدانة العنف والتحريض عليه. وفي ١٠ شباط/فبراير، قتل جندي إسرائيلي في اعتداء بسكين. وأدان رئيس الوزراء الفلسطيني فياض الحادث.

حدثت ٧٩ عملية توغل إسرائيلية في بلدات الضفة الغربية وقراها ردا على تهديدات أمنية مزعومة. وألقي القبض على ما يقرب من ٥٠٠ فلسطيني. وفي ١٢ شباط/فبراير، أطلقت القوات الأمنية الإسرائيلية النار وقتلت فلسطينيا لمحاولته طعن جندي في الخليل، في حين أصيب ٤١ فلسطينيا آخرين في عمليات لجيش الدفاع الإسرائيلي. ونفذت القوات الأمنية الإسرائيلية أيضا عمليات واسعة في مخيم شفعات للاجئين في القدس الشرقية في الفترة بين ٨ و ١٠ شباط/فبراير.

واصل محتجون فلسطينيون وإسرائيليون وأجانب التظاهر ضد الجدار الفاصل في الأماكن التي يبني فيها داخل الضفة الغربية بما يتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية. وحدثت مدهامات في رام الله استهدفت الأفراد والمنظمات المشاركة في الاحتجاجات. وفي إجراء إيجابي، نلاحظ أن إسرائيل بدأت العمل في ١٠ شباط/فبراير لتغيير مسار قطاع من الجدار حول قرية بلعين تنفيذًا لأمر صادر من المحكمة العليا الإسرائيلية في عام ٢٠٠٧، وهو إجراء من المتوقع أن يعيد ٧٠٠ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي الصالحة للزراعة إلى القرية مع ترك ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ متر مربع إلى الغرب من الجدار.

نشعر بالقلق أيضا حيال استمرار عنف المستوطنين. وجرى الإبلاغ عن ٨ هجمات شنها مستوطنون على

المتفجرات إلى شواطئ إسرائيل في الفترة بين ١ و ٣ شباط/فبراير في حين انفجر برمبلان آخرا في البحر. ووقع هجوم بجهاز متفجر مرتجل على قافلة من مركبات لجنة الصليب الأحمر الدولية في ٤ شباط/فبراير، ما أسفر عن إلحاق خسائر بمركبة واحدة، ووقع هجومان آخران بأجهزة متفجرة مرتجلة، تردد أنهما من تنفيذ عناصر سلفية، وأسفرا عن مقتل أحد عناصر حماس وإصابة أربعة آخرين بجروح. وقُتل شخص فلسطيني جراء غارة جوية إسرائيلية وجرح سبعة آخرون خلال توغلات وعمليات قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي. وما زلنا ندين إطلاق الصواريخ وندعو إلى وقفها، وندعو جميع الأطراف إلى المحافظة على الهدوء والالتزام الصارم بالقانون الإنساني الدولي.

ما زلنا نتلقى تقارير عن عمليات تهريب للأسلحة الناشئة من داخل المنطقة. وتستمر مصر في بذل جهودها، حيث إن جميع الدول مدعوة إلى القيام بذلك في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما تصدر مصر المتفجرات وتعكف على إدخال ألواح معدنية في الأرض في المناطق الواقعة على طول حدودها مع قطاع غزة. وتؤكد تلك الجهود أيضا الأهمية الحيوية لفتح جميع المعابر المشروعة أمام الواردات والصادرات، على النحو المتوخى في اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، والوارد في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وما زال الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة قائما. وتُمكن تلك السياسة العقيمة المهربين والمسلحين وتدمر التجارة المشروعة وتسبب مصاعب غير مقبولة بالنسبة للسكان المدنيين الذين أكثر من نصفهم أطفال.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شكلت الأغذية ومواد التنظيف ٨٤ في المائة من الواردات ودخل قطاع غزة ما متوسطه الأسبوعي ٥٦١ شاحنة، وهو متوسط يزيد قليلا على متوسط الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولكنه أقل

الفلسطينية لعام ٢٠١٠. ونرحب بالتحويلات والتعهدات الأخيرة ونحث المانحين الذين لم يقوموا حتى الآن بالتخصيص المبكر للدعم المالي على القيام بذلك للسماح بزيادة القدرة على التنبؤ. ونشدد كذلك على أهمية تنفيذ المبادئ المقبولة لفعالية المعونات لكفالة توجيهها بشكل أفضل وزيادة تأثير البرامج إلى الحد الأقصى.

في ٨ شباط/فبراير، دعت الحكومة الفلسطينية إلى إجراء انتخابات محلية في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، وفقا للقانون الانتخابي المحلي لجميع المجالس البلدية الـ ٣٣٥ في الضفة الغربية وغزة. وتخطط لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية للبدء بتسجيل الناخبين في ٦ آذار/مارس. ونعتزم هذه الفرصة لحث حماس على التجاوب مع هذا الجزء الهام من العملية الديمقراطية.

زارت شخصيات بارزة من فتح وأخرى مستقلة غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مسعى لتخفيف حدة التوترات وتعزيز المصالحة. وتنشط فصائل أخرى في قطاع غزة أيضا في هذا الاتجاه وزار وفد برلماني عربي القطاع في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير. غير أنه لم يُحرز حتى الآن مزيد من التقدم في التوصل إلى صيغة نهائية لاتفاق يستند إلى اقتراح مصر.

مما يؤسف له بشدة أنه لم يتحقق تقدم كبير في عملية لتبادل الأسرى لكفالة الإفراج عن العريف شاليط وسجناء فلسطينيين، على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلت في الشهور الأخيرة.

بينما تفيد الأنباء بأن سلطات الأمر الواقع التابعة لحماس تبذل جهودا لمنع إطلاق صواريخ على إسرائيل، فقد أطلقت ١٩ قذيفة من غزة ووصلت ١١ منها إلى جنوب إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولم يُبلغ عن وقوع خسائر مادية أو إصابات. وجرفت الأمواج ثلاثة براميل من

رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخر. وفي تلك المناسبة، ذكر قادة ائتلاف ١٤ آذار بمناقب السيد الحريري وإسهاماته في تنمية لبنان، وأكدوا مجددا تصميمهم على كشف الحقيقة وراء مقتله. وشدد رئيس الوزراء سعد الحريري على أهمية الوحدة الوطنية ودور لبنان فيما يتعلق بالمصالحة الداخلية بين العرب. وقال الأمين العام في بيان له إنه يقف مع شعب لبنان، وأكد من جديد التزام الأمم المتحدة بالجهود التي تبذلها المحكمة الخاصة للبنان.

في ١٥ شباط/فبراير، اندلعت اشتباكات بين عناصر من الحركات الإسلامية المتشددة وأعضاء من حركة فتح في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة بالقرب من صيدا. وأسفرت الاشتباكات عن مقتل شخص على الأقل قبل عودة المهدوء إلى المخيم. وأخلت تلك الحادثة بالحالة التي كانت هادئة بوجه عام في المخيمات.

ولئن كان يحرز التقدم في إعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين، فإن التمويل ما زال مصدر قلق كبير. وتحت الأمم المتحدة المجتمع الدولي على تجديد دعمه المالي لإعادة تعمير مخيم نهر البارد لكي يتحقق تقدم مستمر.

وبقيت الحالة هادئة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي راعيا لبنانيا عمره ١٧ عاما في محيط بلدة كفر شوبا، مدعيا أن الراعي قد عبر إلى الجنوب من الخط الأزرق. وفي ١ شباط/فبراير، سُلم الشخص المدني إلى قوة الأمم المتحدة التي سلمته بدورها إلى السلطات اللبنانية. والتحقيق في الحادث جار. واستمرت الطائرات الإسرائيلية بالتحليق يوميا تقريبا، مع زيادة ملحوظة في عدة أيام في مطلع شباط/فبراير.

لا نزال نشعر بقلق عميق حيال المأزق الحالي. وإننا ندعو إلى استئناف المحادثات بشأن مسائل الوضع النهائي

بكثير من المتوسط الأسبوعي البالغ ٢٠٨٧ شاحنة قبل سيطرة حماس على غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ولم تلب إمدادات غاز الطبخ سوى ٤٨ في المائة من الاحتياجات الأسبوعية المقدرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحيط علما على نحو إيجابي بدخول مجموعة أوسع قليلا من المواد، مثل الزجاج وقطع الغيار لمخطة الكهرباء ومصعد لمستشفى للولادة. واكتملت المرحلة الأولى من محطة معالجة مياه الصرف في شمال غزة في أواخر كانون الثاني/يناير. نشير أيضا إلى استمرار تصدير الزهور والفراولة.

ومع ذلك، ما زال حجم وكمية البضائع التي تدخل غزة عبر المعابر الإسرائيلية، وكذلك مستوى الصادرات، أقل بكثير من الاحتياجات. وما زالت لا تصل مواد بناء كافية عبر المعابر الإسرائيلية من أجل البدء ثانية في عمليات التعمير المدنية. ونعرب عن خيبة أملنا مرة أخرى لأنه لم تكن هناك استجابة إسرائيلية مرضية لاقتراح الأمم المتحدة لإكمال المشاريع المتوقفة المتعلقة بالمساكن والمدارس والمرافق الصحية. نحن أيضا لا نزال نشعر بالقلق حيال النقص في الوقود لمحطة الكهرباء في غزة نتيجة لنقص التمويل وجوانب القصور الفنية، مما يؤدي إلى تكرار انقطاع الكهرباء.

وإذ أنتقل إلى الحالة الإقليمية، فإننا نشجب الخطاب العدائي الحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير وندعو إلى وقفه. ويجب علينا الاستمرار في دعم كل الجهود الرامية إلى إحياء المسار السوري - الإسرائيلي والتوصل إلى حل أوسع للصراع العربي - الإسرائيلي، على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. واتسمت الحالة في الجولان السوري المحتل بالهدوء على الرغم من استمرار النشاط الاستيطاني.

في لبنان، عقد اجتماع حاشد في بيروت في ١٤ شباط/فبراير لإحياء الذكرى السنوية الخامسة لاغتيال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

وتنفيذ التزامات خريطة الطريق واستمرار الجهود لتحسين الظروف الاقتصادية والأمنية واتباع نهج مختلف وأكثر إيجابية تجاه غزة. وما زلنا ملتزمين بإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وبوضع حد للصراع عن طريق إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام وتنعم بسلام إقليمي شامل، وفقا لقرارات مجلس الأمن والاتفاقات السابقة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.